

مجلة المجمع

كانون الثاني ٢٠٢٣ - الإصدار ٩٨



بوابتك إلى المحاسبة والتدقيق وقواعد السلوك المهني



إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة

أبوغزاله يعلن عن إصدار النسخة العربية المترجمة من المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة ٢٠٢٠ بالتعاون ما بين IASCA و IFAC

رئيس التحرير : سالم العوري

إعداد : سمر فليفل

مراجعة وتدقيق : سعادة الأستاذ حسن ابو نعمة

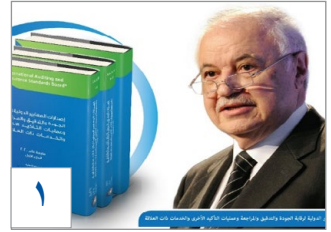
تصميم : قسم التصميم، في مجموعة طلال أبوغزاله

في هذا العدد:-

قرار جدول الأعمال المؤقت
وخطابات التعليق: تعريف عقد
الإيجار - حقوق الاستبدال (المعيار
الدولي لإعداد التقارير المالية ١٦)



أبوغزاله يعلن عن إصدار النسخة
العربية المترجمة من المعايير
الدولية لرقابة الجودة والتدقيق
والمراجعة وعمليات التأكد الأخرى
بال تعاون ما بين IASCA و
IFAC



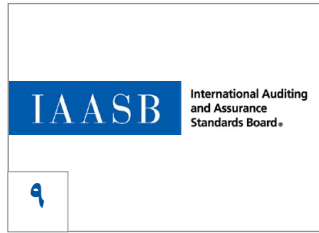
الاتحاد الدولي للمحاسبين يصدر أداة
تنفيذية جديدة للمدققين تستخدم في
تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية
وتقييمها، للمساعدة في تنفيذ المعيار
الدولي للتدقيق ٣١٥ (المنفّح)



مجمع المحاسبين و«عمان
العربية» تبحثان سبل تعزيز
التعاون



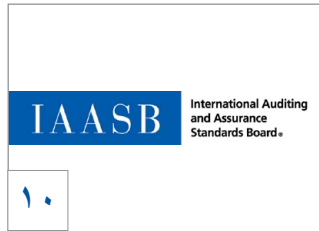
مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي
يصدر بيان حقائق جديد لمساعدة
المدققين على استكشاف إدارة الجودة عند
التدقيق على المجموعات



المجمع الدولي العربي للمحاسبين
القانونيين يصدر جدول الامتحانات
للشهادات المهنية لعام ٢٠٢٣



مجلس معايير التدقيق والتأكد
الدولي يصدر إرشادات عن كيفية
تأثير التعديلات التي أدخلت على
معيار المحاسبة الدولي ١ (من
المعايير الدولية لإعداد التقارير
المالية) على معايير التدقيق الدولية



المجمع الدولي العربي للمحاسبين
القانونيين يصدر تقريره السنوي
لعام ٢٠٢٢



مجلس معايير المحاسبة الدولية
في القطاع العام يدعو للتعليق على
مقترحات الامتيازات الإجارية في
القطاع العام



جمعية المجمع العربي للمحاسبين
القانونيين (الأردن) تعقد دورة
متخصصة بالتحليل المالي المتقدم
باستخدام الإكسل



مجلس معايير الاستدامة الدولية
يوضح مفهوم الاستدامة وارتباطه
بخلق القيمة المالية، ويعلن عن
خطط أعمال دعم النظم البيئية
الطبيعية والانتقال العادل



أبوغزاله يعلن عن إصدار النسخة العربية المترجمة من المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة ٢٠٢٠ بالتعاون ما بين IFAC و IASCA



إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة

٢. أعلان سعادة الدكتور طلال أبوغزاله رئيس المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين IASCA عن إصدار المجمع لأحدث نسخة عربية مترجمة من المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة ل عام ٢٠٢٠، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC.
٣. أعلن سعادة الدكتور أبوغزاله أهم التعديلات التي احتوتها النسخة حيث تم إضافة ما يلي:-
١. معيار التدقيق الدولي ٥٤٠ (المنقح) «تدقيق التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة»، ليحل محل معيار التدقيق الدولي ٥٤٠ السابق».
 ٢. تعديلات توافقية على المعايير الصادرة عن المجلس نتيجة للتغيرات الناتجة عن مراجعة قواعد السلوك المهني الأخلاقي الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين.
 ٣. إدراج التغيرات بسبب التعديلات التوافقية على القواعد الأخلاقية التي أعيد هيكلتها والصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية في الجزئين الأول والثاني من دليل مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي لعام ٢٠٢٠.
٤. واستعرض الدكتور أبوغزاله أهم التعديلات التي احتوتها النسخة حيث تم إضافة ما يلي:-
١. معيار التدقيق الدولي ٥٤٠ (المنقح) «تدقيق التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة»، ليحل محل معيار التدقيق الدولي ٥٤٠ السابق».
 ٢. تعديلات توافقية على المعايير الصادرة عن المجلس نتيجة للتغيرات الناتجة عن مراجعة قواعد السلوك المهني الأخلاقي الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين.
 ٣. إدراج التغيرات بسبب التعديلات التوافقية على القواعد الأخلاقية التي أعيد هيكلتها والصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية في الجزئين الأول والثاني من دليل مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي لعام ٢٠٢٠.
٢. التعديلات التوافقية واللاحقة على معايير التدقيق الأخرى والناتجة عن مراجعة معيار التدقيق الدولي ٣١٥ (المنقح).
٣. إضافة المعيار الدولي لإدارة الجودة ١ «رقابة الجودة للشركات التي تؤدي عمليات تدقيق ومراجعة للبيانات المالية، أو عمليات التأكيد الأخرى أو الخدمات ذات العلاقة»، حيث يتناول هذا المعيار مسؤولية الشركات عن تصميم نظام لإدارة الجودة وتنفيذه وتشغيله فيما يخص عمليات التدقيق أو المراجعة على البيانات المالية، أو عمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة
٤. إضافة المعيار الدولي لإدارة الجودة ٢ «المراجعات على جودة العمليات» حيث يتناول هذا المعيار كيفية تعيين المراجع على جودة العمليات ومؤهلاته، ومسؤوليات المراجع على جودة العمليات المتعلقة بأداء المراجعة على جودة العملية وتوثيقها.
- معيار التدقيق الدولي ٢٢٠ (المنقح) «إدارة الجودة لتدقيق البيانات المالية»
 - التعديلات التوافقية واللاحقة على المعايير الدولية للتدقيق الأخرى والناتجة عن مشاريع إدارة الجودة
 - المعيار الدولي للخدمات ذات العلاقة ٤٤٠٠ (المنقح) «عمليات تنفيذ إجراءات متفق عليها».
- المعايير التي تم إدراجها وغير نافذة المفعول بعد:
١. معيار التدقيق الدولي ٣١٥ (المنقح) «تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية».



مجمع المحاسبين و«عمان العربية» تبحثان سبل تعزيز التعاون



عمان - بحث ممثلون عن المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين IASCA و«جامعة عمان العربية» سبل التعاون بين الجانبين في عدة مجالات لخدمة الطلبة وأبناء المجتمع المحلي وخاصة في تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات.

وخلال الاجتماع، الذي عقد في مبنى رئاسة الجامعة، بحث الجانبان التعاون في مجالات التدريب، والتأهيل، ومبادرة تطوير التدريب الميداني للطلبة؛ للحصول على الشهادات المهنية مثل (CPA) وغيرها، ودراسة إمكانية استحداث تخصص تطبيقي يراعي احتياجات الطلبة الأردنيين، والعرب في مجال المحاسبة.

مهنة المحاسبة في الأردن والبلدان العربية.

من جانبه، ثمن فريق الجامعة ما يقدمه المجمع من خدمات، ودوره الريادي في المحاسبة والتعليم وبناء القدرات وتنمية المهارات، مؤكداً حرص الجامعة على تعزيز التعاون بما يحقق أهداف الجانبين في تقديم خدمات مميزة للطلبة وأبناء المجتمع المحلي.

هذا وقدم فريق المجمع شرحاً عن الدور النموذجي الذي يقدمه المجمع لخريجي كليات المحاسبة والتجارة والاقتصاد لتعزيز قدراتهم العلمية والمهنية من خلال الحصول على الشهادات المهنية التي تؤهلهم لمزاولة

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين IASCA يصدر جدول الامتحانات للشهادات المهنية لعام ٢٠٢٣

عمان - أصدر المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين جدول الامتحانات المهنية للشهادات الصادرة عنه، وهي أربع شهادات مهنية متخصصة تشمل ما يلي:-

- شهادة محاسب دولي عربي قانوني معتمد (IACPA)
- شهادة محاسب دولي عربي إداري معتمد (IACMA)
- شهادة خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Expert)
- شهادة خبير معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS Expert)

IACMA

شهادة دولية وعربية تهدف إلى التأهيل لأعلى المستويات في المحاسبة الإدارية وتحليل البيانات المالية وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي.

[لقراءة المزيد حول المؤهل اضغط هنا](#)

IPSAS EXPERT

شهادة دولية وعربية تهدف إلى تقديم المعرفة المهنية الكاملة حول معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام مع التركيز على تطبيقاتها العملية وتفسيراتها. وتشمل العديد من الأمثلة.

[لقراءة المزيد حول المؤهل اضغط هنا](#)

IACPA

شهادة دولية وعربية مهنية تهدف إلى تأهيل المحاسب بأعلى المؤهلات في مجال المحاسبة والتدقيق.

[لقراءة المزيد حول المؤهل اضغط هنا](#)

IFRS EXPERT

شهادة دولية وعربية تهدف إلى تطبيق المعايير الدولية المحاسبية والمساعدة في التطوير المهني المستمر في مجال المعايير ومتابعة التعديلات والتحديثات عليها.

[لقراءة المزيد حول المؤهل اضغط هنا](#)

ويسعى المجمع من خلال هذه الشهادات للارتقاء بعلوم المحاسبة التي تساعد على تطوير مهارات مهنيين متخصصين في المعايير الدولية المحاسبية ومطلعين على أهم التحديثات التي تطرأ عليها.



مجلة المجمع

إصدار خاص ٢٠٢٢



www.iascasociety.org

الإلتزام
التطوير
الشفافية



المجمع

يضم المجمع ما يقارب
٢٠٤٠ عضواً

أكثر من ١٦٠٠ دورة تدريبية
ويحضر ٢٠٤٠٠ مشارك

٨٨ كتاباً مترجماً للغة
العربية في مجال المحاسبة
والتدقيق والسلوك الأخلاقي
والقطاع العام التعليم

٤ شهادات مهنية خاصة به
باللغة العربية

أكثر من ٥٠ إتفاقية تعاون في
مختلف أرجاء الوطن العربي

طموحنا في ٢٠٢٣

الإلتزام	الإلتزام تجاه أعضائنا وعلاننا وتكريس كافة نشاطاتنا لخدمتهم وخدمة المهنة وتطويرها.
تميز الخدمة	تقديم خدمة متميزة وباعلى المستويات لتحقيق رضى أعضائنا وعلاننا.
تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات	الاستثمار في الموارد البشرية من خلال بناء القدرات والتأهيل المهني الدولي.
الشفافية	تعزيز المقارنة الدولية وجودة المعلومات المالية، وتمكين المستثمرين والمشاركين باتخاذ قرارات اقتصادية وأعية من خلال إرساء معايير المحاسبة والتدقيق الدولية وبرامج التعليم والامتحانات والتأهيل المهني المعترف به دولياً



عمّان - أصدر المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين تقريره السنوي الخاص لعام ٢٠٢٢، متضمناً نشاطات المجمع وإنجازاته والمؤتمرات التي نظمها وشارك بها خلال العام الماضي. وجاءت النشاطات امتداداً للإنجازات التي حققها المجمع على مر السنوات السابقة، لبناء القدرات العربية في مهنة المحاسبة بكافة فروعها ومجالاتها، وتطوير خدمات المجمع ومواكبة كل ما هو جديد في عالم المحاسبة وصولاً إلى أن يكون المجمع على قمة المؤسسات والمنظمات المهنية الدولية.

وأكد الأستاذ سالم العوري، المدير التنفيذي للمجمع «إن التقارير السنوية تساعدنا في إدراك تقدمنا عاماً بعد عام، حيث نتبلور رؤيتنا للمستقبل وتلقي الضوء على الخطوات التي نقطعها لتحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس، كما تُوثق التقارير مستوى تقدّمنا، والتحديات التي نجحنا في التغلب عليها». وأضاف العوري أنه من خلال فريق عمل فعّال يتمتع بمستوى عالٍ من الإلتزام، استطاع المجمع التأقلم مع التغيرات الجذرية التي يمر بها العالم أجمع، وتحويل العقبات إلى أفكار إبداعية، مشيراً إلى أن فريق العمل تبنى أسلوب جديد يتناسب مع التغيرات التي يشهدها العالم.

وفي تعليق سابق لسعادة الدكتور طلال أبوغزاله رئيس ومؤسس المجمع قال:

«إن المجمع ومنذ تأسيسه يحقق عاماً بعد عام إنجازات متعددة ويسعى لتحقيق طموحات...، أختصر لأقول إننا بفضل من الله وبفضل الجهود المخلصة، وإيماننا برسالتنا المهنية مستمرون في تحقيق أهدافنا الخيرة انطلاقاً من مسؤولياتنا في تطوير مهنة المحاسبة العربية، ونعمل بكل جهد وإخلاص لتطوير قدراتنا فيما نقدمه، وتطلعنا دائماً إلى الأمام لتدريب وتأهيل جيل من المحاسبين العرب بشكل متقدم وتسلّحه بقدرات مهنية عالية لخدمة وطنه وأمته».

تأسس المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين كهيئة مهنية محاسبية غير ربحية في عام ١٩٨٤ في مدينة لندن-المملكة المتحدة. وتم تسجيله رسمياً في عمان بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٩٤، بهدف الارتقاء بعلم المحاسبة والتدقيق والمواضيع الأخرى ذات العلاقة على نطاق الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى المحافظة على الاستقلالية المهنية للمحاسبين وضمان الحماية لهم وتطبيق معايير الإشراف المهني.

جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) تعقد دورة متخصصة بالتحليل المالي المتقدم باستخدام الإكسل



عمّان - عقدت جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) دورة تدريبية وجاهية بعنوان «تحليل مالي متقدم باستخدام الإكسل» لمجموعة من المدراء الماليين والمحاسبين الراغبين بتطوير مهاراتهم في تطبيق التحليل المالي من خلال برنامج الإكسل.

وخلال الدورة، تمت مناقشة وشرح مواضيع مختلفة منها مصادر التمويل والتحليل المالي لهذه المصادر. وفي نهاية الدورة تم تسليم جميع المشاركين شهادات حضور، وأكدوا أن الدورة التدريبية جاءت مطابقة لمتطلباتهم واحتياجاتهم العملية.

مجلس معايير الاستدامة الدولية يوضح مفهوم الاستدامة وارتباطه بخلق القيمة المالية، ويعلن عن خطط أعمال دعم النظم البيئية الطبيعية والانتقال العادل



وستوصف الاستدامة في المعيار العام للإفصاحات المتعلقة بالاستدامة (1) الصادر عن المجلس بأنها قدرة الشركات على الحفاظ على الموارد والعلاقات باستدامة مع إدارة تبعاتها وأثارها ضمن نظام بيئة عمل تلك الشركات بالكامل، وذلك على المدى القصير والمتوسط والطويل. والاستدامة هي شرط لكي تتمكن الشركات من الحصول على الموارد وبناء العلاقات بمرور الوقت (مثل الموارد المالية والبشرية والطبيعية)، ولضمان الحفاظ عليها بشكل ملائم، وتطويرها وإعادة توليدها، لتحقيق أهدافها.

وبالإشارة إلى هذه الصيغة لعملية خلق القيمة، ستحقق الشركة وضعاً أفضل إذا وضحت للمستثمرين فيها كيفية عملها باستدامة ضمن بيئة العمل - بالتطرق للآثار والمخاطر والفرص التي قد تؤثر على أداء الشركة وتطلعاتها المستقبلية - وذلك لتحقيق القيمة المالية لصالح المستثمرين في نهاية المطاف.

تناول النظم البيئية الطبيعية من حيث صلتها بالمناخ بعد الاستماع للتعقيبات بشأن العلاقة بين المناخ والطبيعة، والتي شملت التنوع البيولوجي الطبيعي والزراعي واجتثاث الغابات والمياه - والقرارات التي اتخذت لاحقاً في اجتماع المجلس الذي عقد في أكتوبر - سيبحث المجلس في التحسينات الإضافية التي تستكمل معيار الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة (2)، بما في ذلك ما يتعلق بالنظم البيئية الطبيعية وجوانب رأس المال البشري المرتبطة بالانتقال المناخي المرن (الانتقال العادل).

ولتحقيق ذلك، واتساقاً مع منهجه الذي يعنى بالاستناد إلى عمل المبادرات التي يقودها السوق المرتكزة على أفضل الممارسات والأفكار المعاصرة، سيدرس المجلس أعمال فريق الإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة وغير ذلك من المعايير والإفصاحات القائمة المتعلقة بالطبيعة بمقدار

لندن - عقد مجلس معايير الاستدامة الدولية اجتماعاً لتعزيز المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالإفصاحات المتعلقة بالاستدامة، وذلك قبل إصدار تلك المعايير في عام 2023، حيث أحرز المجلس تقدماً في عدة موضوعات متعلقة بمؤتمر المناخ (COP15) فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي، والذي يعقد بالتزامن مع الاجتماع في مونتريال، كندا.

من الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات إلى الاستدامة

ووافق مجلس معايير الاستدامة الدولية خلال اجتماعه الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر 2022 على أنه سيكون من المفيد أن يؤسس أعمال وضع المعايير على الصياغة الواضحة للعلاقة بين مسائل الاستدامة وخلق القيمة المالية وذلك للانتقال من المشهد الحالي المشتت لإفصاحات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والذي يحتوي على مفاهيم متناقضة وينقصه الترابط، إلى لغة عالمية مشتركة وحقيقية للإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة.

ووافق المجلس، في الجلسة التي عقدت في 13 أيلول/سبتمبر 2022، على كيفية وصف الاستدامة ووضح أن قدرة الشركات على تحقيق القيمة للمستثمرين فيها هي أمر لا ينفصل عن الأطراف المعنية التي تعمل في المجتمع وتقوم على خدمته والموارد الطبيعية التي تحصل عليها الشركات من المجتمع.

وتستند القرارات إلى المفاهيم المأخوذة عن الإطار المتكامل لإعداد التقارير، وهو ما يساعد الشركات على صياغة كيفية استخدامها للموارد والعلاقات والتأثير عليها وذلك بخصوص خلق القيمة والحفاظ عليها بل وتآكلها بمرور الوقت.



السكان الأصليين ومثلهم في المؤتمرات الدولية للتنمية الاقتصادية في القطب الشمالي.

وفي كلمة وجهها السيد "إيمانويل فاير" للمفوضين من حضور مؤتمر المناخ 15 قال:

أنشئ مجلس معايير الاستدامة الدولية لتغيير المشهد غير المكتمل لإفصاحات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والتوصل للغة عالمية ومتسقة للإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة. فتوضيحا للعلاقة الأساسية بين خلق القيمة المالية والاستدامة هو أمر مأخوذ عن المفاهيم الواردة في الإطار المتكامل لإعداد التقارير، وهو ما سيضع أساساً لعملنا في وضع المعايير. ويوضح أنه رغم تركيزنا على المعلومات التي تقدم للمستثمر، فإن خلق القيمة المالية يتأثر بالحفاظ على جميع الموارد والعلاقات بصورة ملائمة وبتطويرها وتوليدها (بما في ذلك الموارد الطبيعية والبشرية) والتي تحتاجها الشركات لتحقيق أهدافها.

وقالت "كارين كيمبر":

يلتزم مجلس معايير الاستدامة الدولية بلعب دور أساسي في المساعدة على التصدي للتغيرات المناخية والخسائر الطبيعية، والحد من المخاطر الممنهجة التي تمس الكوكب والاقتصاد العالمي والنظام المالي. سيعمل المجلس على إكمال النقص فيما يتعلق بالمصلحة العامة كما سيمد المستثمرين بمعلومات قياس عملية وقابلة للتطبيق على المستوى العالمي. وأطلع للعمل مع "إيمانويل" للمساعدة في تحقيق التكامل بين موضوعات النظم البيئية الطبيعية وعمل المجلس والنهوض بهذا الجانب المهم ودمجه في معايير الإفصاح المتعلقة بالاستدامة دائمة التطور. هذه لحظة بالغة الأهمية، نظراً للتوقعات بأن مؤتمر المناخ 15 سينتج الإطار العالمي للتنوع البيولوجي بعد عام 2020، وسيطلب متابعة ابتكارية للربط بين التنوع البيولوجي وعلم الاقتصاد والتمويل.

وقال "جيوردي هنجرفورد":

أتشرف بتعيني في منصب مستشار خاص لرئيس مجلس معايير الاستدامة الدولية. وبموجب الإدراك الذي يوضحه إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق السكان الأصليين والرعاية الكبيرة لموضوع التنوع البيولوجي لكوكب الأرض، يمثل السكان الأصليون في جميع أرجاء العالم منظوراً مهماً بالنسبة لأعمال الإفصاح بخصوص الاستدامة التي ينفذها المجلس وكذلك العوامل التي تؤثر على قيمة المؤسسات. أطلع للعمل مع رئيس المجلس لتسهيل الحوار وعمليات الإدماج.

المصدر: www.ifrs.org

ارتباطها باحتياجات المستثمرين للمعلومات. سيضمن ذلك دراسة أحدث أعمال فريق الإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة بخصوص تلاقي نطاق الإفصاحات المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي وأبحاث المجلس بخصوص إكمال الإفصاحات المتعلقة بالمناخ وذلك للتطرق للإفصاحات المتعلقة بالنظم البيئية الطبيعية.

مستشارون متخصصون في النظم البيئية الطبيعية وأعمال الانتقال العادل

وأعلن "إيمانويل"، رئيس مجلس معايير الاستدامة الدولية، موجهاً حديثه إلى مفوضي مؤتمر المناخ 15، عن تعيين استشاريين متخصصين إضافيين وهما: "كارين كيمبر" و"جيوردي هنجرفورد"، وذلك لتقديم استشارات استراتيجية بشأن الموضوعات المتعلقة بالنظم البيئية الطبيعية والانتقال العادل.

وقد شغلت "كارين كيمبر" حتى وقت قريب منصب المدير الدولي للبيئة والموارد الطبيعية والاقتصاد الأزرق في البنك الدولي، وستقدم السيدة "كارين" استشارات استراتيجية بخصوص باقة واسعة النطاق من موضوعات النظم البيئية الطبيعية. وكان من بين مهام عملها السابقة، تعزيز السياسة والتوجه الاستراتيجي لأعمال البنك الدولي بخصوص اقتصاديات التنوع البيولوجي وتمويله. وشمل ذلك إرشادات بخصوص التقرير التأسيسي بعنوان "ثروة الأمم المتغيرة"، للحساب الكمي للقيمة المتولدة عن الخدمات التي تقدمها النظم البيئية الطبيعية للاقتصادات الدولية والإقليمية، علاوة على التغيرات في قيمة الاقتصادات الكلية والتي تتولد عن التأثير الإيجابي أو السلبي على تطوير رأس المال البشري بمرور الوقت. وقد نشرت السيدة "كارين" أبحاثاً موسعة عن اقتصادات إدارة الموارد المائية وإدارة الموارد الطبيعية والبيئة في جميع أنحاء العالم.

"جيوردي هنجرفورد"، هو الرئيس التنفيذي لمجلس الإدارة المالية للسكان الأصليين (First Nations Financial Management Board) في كندا وهو من السكان (الذين تقع أراضيهم التقليدية في الأقاليم الشمالية الغربية من إقليم يوكون في كندا وألاسكا)، وسيقدم استشارات استراتيجية بخصوص الموضوعات المهمة بالنسبة للسكان الأصليين، والتي تشمل التنوع البيولوجي.

تشمل الأقاليم التي يسكنها 180 مليون نسمة من السكان الأصليين 80% من التنوع البيولوجي المتبقي في العالم. والسيد "جيوردي" يتمتع بخبرات متعمقة في التمويل والقانون المالي، علاوة على خبراته في مجال المحاماة في تنظيم الأوراق المالية، ورئاسته وإدارته التنفيذية لمجلس تحكيم مالي، وشغله لمنصب استشاري إداري، ومستثمر مصرفي. وقد مارس قانون السكان الأصليين والمؤسسات في إحدى شركات القانون الكندية، وقاد مبادرات بخصوص التنمية الاقتصادية

قرار جدول الأعمال المؤقت وخطابات التعليق: تعريف عقد الإيجار - حقوق الاستبدال (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٦)

IFRS 16 Lease Accounting



لندن- ناقشت لجنة تفسير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عدة مسائل، وقررت مؤقتاً عدم إضافة مشاريع إعداد معايير لخطة العمل، وستنظر في تلك القرارات المؤقتة مرة أخرى في اجتماع آخر، وكذلك في أسباب عدم إضافة مشاريع إعداد معايير.

وتدعو اللجنة لإرسال تعليقات على القرارات المؤقتة لجدول الأعمال، لتوضع جميع التعليقات على السجل العام وتُنشر على موقعها الإلكتروني، ما لم يطلب المجابون الحفاظ على السرية لأسباب وجيهة، مثل الثقة التجارية.

قرار جدول الأعمال المؤقت

تسلمت اللجنة طلباً بخصوص كيفية تقييم ما إذا كان العقد يشمل عقد إيجار. وطُرحت التساؤلات التالية في الطلب:-

أ. المستوى الذي ينبغي عنده تقييم ما إذا كان العقد يحتوي على عقد إيجار - وذلك بدراسة كل أصل على حدة أو جميع الأصول معاً - عندما يكون العقد مخصصاً لاستخدام أكثر من أصل متماثل.

١. كيفية تقييم ما إذا كان العقد يشمل عقد إيجار بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٦ عندما يكون للمورد حقوق استبدال معينة - أي أن المورد يستطيع عملياً استخدام أصول بديلة على مدار فترة الاستخدام، ولكنه لن يستفيد اقتصادياً من ممارسة حقه في استبدال الأصل على مدار فترة الاستخدام.

تعريف عقد الإيجار

تنص الفقرة ٩ من المعيار ١٦ على أن «عقد الإيجار، أو العقد الذي يشمل عقد إيجار، هو العقد الذي ينقل حق السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة ما نظير مقابل». وتطبيق الفقرة ٩ ب من المعيار ١٦، فإنه لاستيفاء شروط تعريف عقد الإيجار لا بد أن يتمتع العميل بكل من:-

١. حق الحصول بشكل أساسي على جميع المنافع الاقتصادية من استخدام الأصل المحدد على مدار فترة الاستخدام.

٢. حق توجيه استخدام الأصل المحدد على مدار فترة الاستخدام.

وفترة الاستخدام هي «إجمالي الفترة التي يستخدم فيها الأصل للوفاء بعقد مع العميل (وتشمل أي فترات غير متتالية)». (الملحق «أ» بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٦)

تنص الفقرة ب١٢ من المعيار على أنه «على المنشأة أن تُقيم ما إذا كان العقد يشمل عقد إيجار لكل مكون إيجاري محتمل على حدة» وتوجه المنشأة للفقرة ب٣٢ من المعيار ١٦ للاطلاع على إرشادات التطبيق بخصوص المكونات الإيجارية المنفصلة. وتحدد الفقرة ب٣٢ أن حق استخدام الأصل محل العقد يعتبر مكوناً إيجارياً منفصلاً في الحالتين التاليتين:-

أ. إذا كان بإمكان المستأجر الاستفادة من استخدام الأصل محل العقد إما بشكل مستقل أو مع موارد أخرى متاحة للاستخدام بسهولة.

ب. إذا كان الأصل محل العقد ليس معتمداً بشدة على الأصول الأخرى محل العقد وليس مرتبطاً بها بشكل كبير.

الأصل المحدد

المطلب الأول لكي يستوفي العقد شروط تعريف عقد الإيجار هو أن يسيطر العميل على استخدام الأصل المحدد، وتنص الفقرات ب١٣-ب٢٠ من المعيار ١٦ على إرشادات التطبيق بخصوص الأصول المحددة.

وتنص الفقرة ب١٣ على أنه «عادة ما يُحدد الأصل بالنص عليه صراحة في العقد، إلا أنه يمكن أيضاً تحديد الأصل بتعريفه ضمناً عند إتاحتها لاستخدام العميل».

ولكن حتى «في حالة تحديد الأصل، لا يحق للعميل استخدام الأصل المحدد إذا كان يحق للمورد بشكل أساسي استبدال الأصل على مدار فترة الاستخدام» (الفقرة ب١٤). وفي هذه الحالة، فإن المورد - وليس العميل - هو من يسيطر على استخدام الأصل. ونتيجة لذلك، لا يوجد أصل محدد؛ لا يشمل العقد عقد إيجار.

ولكي يكون حق الاستبدال أساسياً، تنص الفقرة ب١٤ على وجوب استيفاء الشروط التالية:-

أ. أن يكون المورد قادراً عملياً على استخدام أصول بديلة خلال فترة الاستخدام (على سبيل المثال، لا يمكن للعميل منع المورد من استبدال الأصل وتوجد أصول بديلة متاحة بسهولة للمورد أو يمكن للمورد الحصول عليها خلال فترة معقولة).

ب. أن يكون المورد سيستفيد اقتصادياً من ممارسة حقه في استبدال الأصل (أي المنافع الاقتصادية المرتبطة باستبدال الأصل من المتوقع أن تفوق التكاليف المرتبطة باستبدال الأصل).

تنص الفقرة ب١٦ على أن «تقييم المنشأة لما إذا كان حق الاستبدال الذي يتمتع به المورد هو حق أساسي يستبعد النظر

في الأحداث المستقبلية والتي، عند نشأة العقد، لا تعتبر محتملة الحدوث».

أ. يبرم عميلاً عقداً لمدة ١٠ سنوات مع مورد وذلك لاستخدام ١٠٠ أصل جديد متماثل - بطاريات تستخدم في الحافلات الكهربائية. يستخدم العميل كل بطارية على حدة مع موارد أخرى متاحة بسهولة للعميل (تستخدم البطاريات في حافلات يمتلكها العميل أو يؤجرها من طرف غير مرتبط بالمورد).

ب. بتطبيق المتطلبات الواردة في الفقرات ب١٤ - ب١٨، تحدد المتطلبات أن المورد يستطيع عملياً استخدام أصول بديلة على مدار مدة العقد مما يستوفي الشرط الوارد في الفقرة ب١٤ (أ).

ج. وفي حال استبدال بطارية، سيفرض على المورد أن يعرض العميل عن أي خسارة في الإيرادات أو عن أي تكاليف تتكبّد عند حدوث الاستبدال. ويعتمد ما إذا كان الاستبدال مفيداً اقتصادياً بالنسبة للمورد في نقطة زمنية على مبلغ التعويض المستحق للعميل وحالة البطارية. وعند نشأة العقد، من المتوقع أن المورد لن يستفيد اقتصادياً من استبدال البطاريات التي استخدمت لأقل من ثلاث سنوات ولكنه قد يستفيد اقتصادياً من استبدال البطاريات التي استخدمت لثلاث سنوات أو أكثر.

المستوى الذي عنده يتم تقييم ما إذا كان العقد يشمل عقد إيجار

في نمط الحقائق الذي ورد وصفه في التساؤل، يستطيع العميل الاستفادة من كل أصل على حدة (بطارية) بالإضافة لموارد أخرى (الحافلات) المتاحة له، ولا تعتمد البطاريات بشكل كبير على البطاريات الأخرى المنصوص عليها في العقد ولا ترتبط بها ارتباطاً كبيراً.

ولذا، خلصت اللجنة إلى أنه، بالنسبة لنمط الحقائق الذي ورد وصفه في التساؤل، فإنه بتطبيق الفقرة ب١٢، يُقِيم العميل ما إذا كان العقد يشمل عقد إيجار - ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان حق الاستبدال الذي يتمتع به المورد هو حق أساسي - لكل مكون إيجاري محتمل، أي لكل بطارية.

الأصل المحدد

في نمط الحقائق الذي ورد وصفه في التساؤل، جميع البطاريات محددة. وحتى لو لم ينص العقد عليها صراحة، فإن البطاريات منصوص عليها ضمناً عند إتاحتها لكي تستخدمها العميل. وبالتالي، لاحظت اللجنة أنه، ما لم يكن المورد يتمتع بحق أساسي في استبدال البطارية على مدار مدة الاستخدام، تعتبر كل بطارية على حدة أصلاً محدداً.

وفي نمط الحقائق الوارد وصفه في الطلب، يفترض استيفاء الشرط الوارد في الفقرة ب١٤ (أ) - بأن المورد يستطيع عملياً أن يستخدم أصل بديل على مدار فترة الاستخدام. ولاحظت اللجنة، مع ذلك، أن الشرط الوارد في الفقرة ب١٤ (ب) ليس مستوفياً على مدار فترة الاستخدام لأنه ليس من المتوقع أن يستفيد المورد اقتصادياً من ممارسة حقه في استبدال بطارية ما على الأقل خلال أول ثلاث سنوات من العقد. هذه السنوات هي جزء من فترة الاستخدام. وبناءً عليه، فإن حق المورد في

وتحدد الفقرات ب١٥ - ب١٨ المتطلبات التي تعني، في كل من الحالات التالية، أن حق المورد في الاستبدال ليس أساسياً (أو أنه لا يوجد ما يمنع العميل من حق استخدام أصل محدد):

أ. لا يحق للمورد ولا يلتزم باستبدال الأصل إلا في تاريخ معين أو بعده أو في حال وقوع حدث معين.

ب. لا يستفيد المورد اقتصادياً من ممارسة حقه إلا في حال وقوع حدث مستقبلي والذي كان، عند نشأة العقد، مستبعد حدوثه.

ج. لا يحق للمورد ولا يلتزم باستبدال الأصل إلا لأغراض الإصلاح والصيانة، وإذا كان الأصل لا يعمل على النحو المنشود أو في حالة توافر تحديث تقني.

تشير الفقرة ب١٧ إلى أن تكاليف الاستبدال ستفوق على الأرجح المنافع المرتبطة عند وجود الأصل في مقر العميل أو في مكان آخر. تتطلب الفقرة ب١٨ من العميل أن يفترض أن حق الاستبدال الذي يتمتع به المورد ليس أساسياً ما لم يتمكن العميل بسهولة من تحديد ما إذا كان للمورد حق استبدال أساسي.

توضح فقرة أساس الاستنتاج ١١٣ من أسس استنتاج المعيار ١٦ المنطق الذي تبناه مجلس معايير المحاسبة الدولية عند وضع المتطلبات بخصوص حقوق الاستبدال وتنص على أن «هدف المجلس من إدراج (هذه المتطلبات) هو التمييز بين:-

أ. حقوق الاستبدال التي تؤدي إلى عدم وجود أصل محدد لأن المورد، وليس العميل، هو من يسيطر على استخدام الأصل.

ب. حقوق الاستبدال التي لا تغير من جوهر العقد أو طبيعته لأنه من غير المرجح، أو من غير العملي أو ليس من المجدي اقتصادياً، أن يمارس المورد تلك الحقوق».

وتوضح فقرة الاستنتاج ١١٣ أيضاً أنه، عند إعداد المعيار ١٦، رأى المجلس في كثير من الحالات أنه من الواضح أن المورد لن يستفيد من ممارسة حق الاستبدال نظراً للتكاليف المرتبطة باستبدال الأصل». «إذا كانت حقوق الاستبدال أساسية، يعتقد المجلس أن ذلك سيتضح نسبياً من الحقائق والظروف» (فقرة الاستنتاج ١١٥).

وبناءً عليه، لاحظت اللجنة أن المتطلبات الواردة في الفقرات ب١٣ - ب١٩ تضع عبء كبير أمام العميل تمنعه من التوصل لعدم وجود أصل محدد في حالات النص على الأصل صراحة أو ضمناً. ولاحظت اللجنة أيضاً أن تحديد ما إذا كان حق المورد في استبدال الأصل هو حق أساسي على مدار فترة الاستخدام هو أمر يتطلب حكماً مهنيّاً.

تطبيق المتطلبات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٦ على نمط الحقائق الوارد وصفه في التساؤل

الاستبدال ليس أساسياً على مدار فترة الاستخدام.

المستوى الذي تقيم عنده ما إذا كان العقد يشمل عقد إيجار وما إذا كان يوجد أصل محدد في نمط الحقائق الذي ورد وصفه في التساؤل. وبناءً عليه، (قررت) اللجنة عدم إضافة مشاريع لإعداد معايير إضافية لخطة العمل.

الموعد النهائي للتعليق على القرارات المؤقتة لجدول الأعمال هو ٦ شباط/ فبراير ٢٠٢٣. وستدرس اللجنة جميع التعليقات التي تسلمتها كتابياً حتى ذلك التاريخ؛ وستشمل أوراق جدول الأعمال التي تحلل التعليقات تحليلاً للتعليقات التي استلمتها اللجنة حتى التاريخ المذكور فقط.

[المصدر: www.ifrs.org](http://www.ifrs.org)

ولذا، خلصت اللجنة إلى أنه، في نمط الحقائق الذي ورد وصفه في التساؤل، تعتبر كل بطارية على حدة أصلاً محددًا. ولتقييم ما إذا كان العقد يشمل عقد إيجار، سيطبق العميل بعد ذلك المتطلبات الواردة في الفقرات ب ٢١- ب ٣٠ من المعيار ١٦ وذلك ليحدد ما إذا كان، على مدار فترة الاستخدام، يحق له الحصول بشكل أساسي على جميع المنافع الاقتصادية من الاستخدام، والاستخدام المباشر، لجميع البطاريات.

وخلصت اللجنة إلى أن المبادئ والمتطلبات الواردة في المعيار ١٦ تضع أساساً ملائماً يُمكن المنشأة من تقييم

الاتحاد الدولي للمحاسبين يصدر أداة تنفيذية جديدة للمدققين تستخدم في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية وتقييمها للمساعدة في تنفيذ المعيار الدولي للتدقيق ٣١٥ (المنقح)



International
Federation
of Accountants®

العام، لإصدار بعنوان تدقيق التقديرات المحاسبية: المعيار الدولي للتدقيق ٥٤٠ (المنقح) أداة تنفيذية.

وتدعم هذه الأدوات الجهود الرامية لتحسين جودة التدقيق على الصعيد العالمي، وتدعم بشكل أوسع نطاق تبني المعايير الدولية وتطبيقها.

مزيد من الإرشادات والمصادر متاحة في القسم المخصص لذلك بعنوان دعم المعايير الدولية في قسم بوابة المعرفة الخاصة بالاتحاد الدولي للمحاسبين.

[المصدر: www.ifac.org](http://www.ifac.org)

نيويورك - أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين إصداراً جديداً بعنوان عملية تحديد المخاطر وتقييمها: إرشادات حول تنفيذ معيار التدقيق الدولي ٣١٥ (المنقح ٢٠١٩). لمساعدة المدققين على تنفيذ معيار التدقيق الدولي ٣١٥ (المنقح ٢٠١٩)، وتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية وتقييمها، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي، والساري لتدقيق البيانات المالية للفترة بداية من ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١ أو بعد ذلك.

تقدم الأداة التنفيذية لمحة عامة على المفاهيم الأساسية وتشرح المتطلبات الجديدة والسابقة التي كانت قائمة بالفعل، وتشمل أيضاً أمثلة تؤكد على قابلية تطوير المعيار مع التركيز على المنشآت الأقل تعقيداً. لا تُعني هذه الأداة التنفيذية عن قراءة المعيار الدولي للتدقيق ٣١٥ (المنقح)، ولا التطبيقات والمواد التوضيحية الأخرى.

وتعتمد على الورقة الصادرة عن المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين بعنوان أداة تنفيذية للمدققين وتأتي في أعقاب نشر الاتحاد الدولي للمحاسبين، في وقت سابق من هذا

مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي يصدر بيان حقائق جديد لمساعدة المدققين على استكشاف إدارة الجودة عند التدقيق على المجموعات



International Auditing
and Assurance
Standards Board®

والإشراف، ومسؤوليات المراجعة.

وسيكون بيان الحقائق مفيداً بشكل خاص في التدقيق على المجموعات التي يشترك فيها مدققو العناصر.

[المصدر: www.ifac.org](http://www.ifac.org)

نيويورك - نشر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي بيان حقائق جديد بخصوص التفاعل بين معيار التدقيق الدولي ٢٢٠ (المنقح)، والذي يتناول إدارة الجودة على مستوى العملية، ومعيار التدقيق الدولي ٦٠٠ الذي يتناول التدقيق على المجموعات.

ويلقي البيان الضوء على جوانب تدقيق المجموعات والتي قد تتأثر بالمعيار ٢٢٠ (المنقح) والمعيار الدولي لإدارة الجودة ١ والذي يتناول إدارة الجودة على مستوى الشركة، بما في ذلك التعريف المنقح لفريق العملية والقيادة والتوجيه

مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي يصدر إرشادات عن كيفية تأثير التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي ١ (من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) على معايير التدقيق الدولية

IAASB

International Auditing
and Assurance
Standards Board®

تمد المستخدمين بإرشادات عن كيفية معالجة أثر التعديلات على عدد من تقارير المدقق التوضيحية باستخدام معايير التدقيق الدولية التي تقترض، ضمن نمط الحقائق، أن إدارة المنشأة أعدت البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

لا تُعدّل الإرشادات الجديدة ولا تلغي معايير التدقيق الدولية، فتلك المعايير هي النص الإلزامي الوحيد، ولا تغني قراءة الإرشادات عن قراءة المعايير.

المصدر: www.ifac.org

نيويورك - نشر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي إرشادات جديدة لمساعدة المستخدمين على فهم الأثر على المعايير الدولية للتدقيق والنتائج عن التعديلات محدودة النطاق على معيار المحاسبة الدولي ١، عرض البيانات المالية، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

ورغم تبني مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي لإطار محايد عند إعداد معايير التدقيق الدولية، فإنه يدرس إطار إعداد التقارير المالية الذي قد يؤثر على تلك المعايير، مثل التغييرات التي تطرأ على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

والورقة بعنوان تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١ وأثر ذلك على معايير التدقيق الدولية: الإفصاح عن المعلومات الجوهرية في السياسة المحاسبية، من بين مسائل أخرى،

مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام يدعو للتعليق على مقترحات الامتيازات الإجارية في القطاع العام

تعليقات الأطراف المعنية على مسودة العرض ٨٤ مطلوبة بحلول ١٧ أيار / مايو ٢٠٢٣

IPSASB

International Public
Sector Accounting
Standards Board®

والمساءلة واتخاذ القرار في القطاع العام».

للاطلاع على مسودة العرض ٨٤ والأوراق المتعلقة بها بالإضافة إلى بيان التعليقات، والملخص، والبت عبر الإنترنت، يرجى زيارة الرابط الموضح على موقع مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

كيفية التعليق

للاطلاع على مسودة العرض، وعلى ملخص لها أو لطلب معلومات أو بيان التعليقات أو لتقديم تعليق، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لمجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSASB website. ومن المطلوب إرسال التعليقات بحلول ١٦ أيار/ مايو ٢٠٢٣.

ويحث مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام أعضاء الاتحاد الدولي للمحاسبين والمنتسبين إليه ومنظمات المحاسبة الإقليمية على تعريف أوساط الأعضاء والعاملين في هذه الجهات بإصدار ورقة التشاور.

المصدر: www.ifac.org

نيويورك - أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام مسودة العرض رقم ٨٤ بعنوان الامتيازات الإجارية وأصول حق الاستخدام العينية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٤٣ و ٢٣) وذلك للتعليق عليها.

مسودة العرض ٨٤ هي جزء من المرحلة الثانية من مشروع عقود الإيجار الذي يتبناه المجلس. وتقتصر المسودة تعديلات على المعيار ٤٣ «عقود الإيجار» بخصوص محاسبة الامتيازات الإجارية، علاوة على اقتراح إرشادات جديدة بخصوص أصول حق الاستخدام العينية وتعديلات لاحقة على المعيار ٢٣ «الإيرادات من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)».

وساعدت التعليقات التي تسلمها المجلس على طلب الحصول على المعلومات بعنوان «الامتيازات الإجارية والترتيبات الأخرى المماثلة لعقود الإيجار» على صياغة مسودة العرض ٨٤، وقد لخصت في بيان التعليقات الذي نشر بالتزامن مع المسودة الجديدة.

وفي تصريح لرئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، إيان كاروثرز، قال: «في ضوء الردود التي وردت إلينا على طلب الحصول على معلومات، قرر المجلس اقتراح إرشادات جديدة بخصوص الامتيازات الإجارية وأصول حق الاستخدام العينية». وأضاف: «المقترحات الواردة في مسودة العرض ٨٤ ستقدم إرشادات جديدة ستعزز من الشفافية

الاجهزة اللوحية

TAG-DC

المعالج Spreadtrum SC9863 Octa-core



4 جيجا بايت



64 جيجا بايت



6000 مللي أمبير



10.1 إنش - FHD



اندرويد 9 يدعم شريحة اتصال



واي فاي نوع AC، GPS، يدعم بلوتوث



الكاميرا الأمامية: 5 ميجا بكسل
الكاميرا الخلفية: 13 ميجا بكسل



 لاصق لحماية الشاشة

 1 YEAR WARRANTY

TAG-TAB III

ميديا تيك MTK8788 ثماني النواة



6 جيجا بايت



128 جيجا بايت



6000 مللي أمبير



10.1 إنش - FHD



اندرويد 10 يدعم شريحة اتصال



واي فاي نوع AC، GPS، يدعم بلوتوث



الكاميرا الأمامية: 5 ميجا بكسل
الكاميرا الخلفية: 16 ميجا بكسل



 حافظة جلدية

 1 YEAR WARRANTY

مبنى طلال أبوغزاله للتقنية 7، شارع عبدالرحيم الواكد، الشميساني، عمان، الاردن
مبنى كلية طلال أبوغزاله 104، شارع مكة، أم اذينة، عمان، الاردن

 +962 65100 250  info@tagtech.global For More Information: www.tagtech.global



الهواتف الذكية

TAG-PHONE

المعالج: ميديا تك Helio P60 ثماني النواة
 6 جيجابايت اندرويد 10
 64 جيجابايت بطاقتا SIM نانو مزدوجتان
 بطارية سعة 4000 مللي أمبير
 شاشة 6.21 بوصة HD+
 الكاميرا الأمامية: 8 ميجا بكسل، الكاميرا الخلفية: 16 ميجا بكسل



سماعات
سلكية



لاصقة
حماية
للشاشة



غطاء
خافي



TAG-PHONE Plus

المعالج: ميديا تك Helio A25 ثماني النواة
 4 جيجابايت اندرويد 10
 128 جيجابايت بطاقتا SIM نانو مزدوجتان + بطاقة ترانس فلاش
 بطارية سعة 4500 مللي أمبير
 شاشة 6.55 بوصة HD+
 الكاميرا الأمامية: 8 ميجا بكسل، الكاميرا الخلفية: 16 ميجا بكسل



لاصقة
حماية
للشاشة



غطاء
خافي



TAG-PHONE Advanced

المعالج: ميديا تك Helio P60 ثماني النواة
 6 جيجابايت اندرويد 10
 128 جيجابايت بطاقتا SIM نانو مزدوجتان
 بطارية سعة 4400 مللي أمبير
 شاشة 6.3 بوصة FHD+
 الكاميرا الأمامية: 16 ميجا بكسل، الكاميرا الخلفية: 16 ميجا بكسل



لاصقة
حماية
للشاشة



غطاء
خافي



TAG-PHONE Special

المعالج: ميديا تيك P60 ثماني النواة
 6 جيجابايت اندرويد 11
 128 جيجابايت بطاقتا SIM نانو مزدوجتان
 بطارية سعة 5900 مللي أمبير
 شاشة 6.52 بوصة HD+
 الكاميرا الأمامية: 16 ميجا بكسل، الكاميرا الخلفية: 20 ميجا بكسل



لاصقة
حماية
للشاشة



غطاء
خافي



مبنى طلال أبوغزاله للتقنية 7، شارع عبدالرحيم الواكد، الشميساني، عمان، الاردن
 مبنى كلية طلال أبوغزاله 104، شارع مكة، أم اذينة، عمان، الاردن

اجهزة محمولة

TAGITOP®-PLUS II



-  5000 مللي أمبير
-  15.6 إنش - FHD
-  مزود بكاميرا
-  يدعم بصمة الإصبع
-  واي فاي AC، بلوتوث 4.2

- المعالج: إنتل i7 الجيل العاشر (10510 U)
- معالج الرسومات: إنتل UHD + نيفيديا MX250
- الذاكرة العشوائية: 8 جيجا بايت نوع DDR4
- سعة التخزين: 128 جيجا بايت SSD - 512 جيجا بايت HDD
- مدخل USB 2.0، مدخلين USB 3.0، مدخل Type C، مدخل RJ45
- لوحة مفاتيح مضاءة

حقيبة لابتوب 

TAGITOP®-PLUS I



-  4000 مللي أمبير
-  15.6 إنش - FHD
-  2.0 ميجابكسل
-  واي فاي AC، بلوتوث

- معالج 10510U Intel® Core™ i7
- كرت شاشة UHD نوع إنتل ذو وضوح عالي
- ذاكرة عشوائية 8 جيجا بايت، نوع DDR4
- قرص تخزين HDD بسعة تخزين 1 تيرابايت
- وقرص تخزين سريع SSD بسعة 128 غيغا بايت
- مزود بمدخلين USB 2.0، مدخلين USB 3.0، HDMI، Type C
- لوحة مفاتيح مع خاصية الإضاءة (Backlit Keyboard)

حقيبة لابتوب 


TAGITOP®-PRO



-  7400 مللي أمبير
-  15.6 إنش - FHD
-  مزود بكاميرا
-  يدعم بصمة الإصبع
-  واي فاي AC، بلوتوث 4.0

 THUNDERBOLT.

- المعالج: إنتل i7 الجيل العاشر (1065 G7)
- معالج الرسومات: إنتل Iris® Plus Graphics
- الذاكرة العشوائية: 8 جيجا بايت نوع DDR4
- سعة التخزين: 128 جيجا بايت SSD - 512 جيجا بايت SSD
- مدخل USB 2.0، مدخلين USB 3.0، مدخل HDMI (4K)
- لوحة مفاتيح مضاءة

حقيبة لابتوب 

مبنى طلال أبوغزاله للتقنية 7، شارع عبدالرحيم الواكد، الشميساني، عمان، الاردن
مبنى كلية طلال أبوغزاله 104، شارع مكة، أم اذينة، عمان، الاردن

+962 65100 250 info@tagtech.global For More Information: www.tagtech.global



اجهزة محمولة



TAGITOP®-FLIP

- المعالج : إنتل i5 الجيل الثامن (8259 U)
- معالج الرسومات : إنتل Iris® Plus 655
- الذاكرة العشوائية : 8 جيجا بايت نوع DDR4
- سعة التخزين : 256 جيجا بايت SSD
- مدخل USB 3.0 ، مدخل HDMI ، مدخل Type C
- لوحة مفاتيح مضاءة



7000 مللي أمبير



مزود بكاميرا



يدعم بصمة الإصبع



واي فاي AC ، بلوتوث 4.2



14.1 إنش - FHD شاشة لمس



حقيبة لابتوب

NEW

TAGITOP®-EDU



إنتل i3
الجيل العاشر (1005 G 1)



4 جيجا بايت
نوع DDR4



128 جيجا بايت SSD



إنتل UHD



4290 مللي أمبير



14 إنش - FHD



مزود
بكاميرا



واي فاي AC
بلوتوث 4.2



حقيبة لابتوب | ماوس USB | غطاء مطاطي

مبنى طلال أبوغزاله للتقنية 7، شارع عبدالرحيم الواكد، الشميساني، عمان، الاردن
مبنى كلية طلال أبوغزاله 104، شارع مكة، أم اذينة، عمان، الاردن

+962 65100 250 info@tagtech.global For More Information: www.tagtech.global



لمزيد من المعلومات

هاتف : ٥١٠٠٩٠٠ (٠٩٦٢-٦)

فاكس : ٥١٠٠٩٠١ (٠٩٦٢-٦)

الموقع الإلكتروني iascasociety.org
ascajordan.org

بريد إلكتروني

asca.jordan@iascasociety.org

salouri@iascasociety.org

www.facebook.com/ASCAsociety

هذه النشرة تصدر عن

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA 2022) ©
يسمح بإعادة النشر شريطة توثيق المصدر